اليمن ولبنان .. وحدة إرادة لعلاقات متنامية

□ .. تعد زيارة رئيس الوزراء اللبناني رفيق الحريري إلى بلادنا الأولى من نوعها لرئيس حكومة لبنانية لكنها تجسد وحدة الإرادة التي تجمع بين القيادتين والشعبين اليمني واللبناني في علاقات ثنائية متنامية تصب أهدافها في توحيد الجهود نحو تجاوز المخاطر المحدقة بالأمة بتفعيل العمل العربي المشترك وتحقيق التكامل الاقتصادي بين البلدان العربية.

وتأتي زيارة الحريري إلى اليمن في ظل ظروف عربية بالغة الحساسية تستلزم التشاور وتنسيق السياسات نحوها من منظور موحد خصوصا وأن البلدين اسهما بفاعلية باخراج المبادرة العربية للسلام في المنطقة إلى النور خلال قمة بيروت بحضور فخامة الاخ الرئيس علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية.

إن تطابق وجهات النظر اليمنية اللبنانية في قمة بيروت عام ٢٠٠٢م كان لها في الجهود المشتركة التي بذلت في أروقة القمة أبلغ الأثر في التوفيق بين البلدان العربية المتخاصمة فتوحدت الآراء إزاء العديد من القضايا المحدقة بالأمن القومي العربي غير أن الخروج عن مقررات القمة أدى إلى انهيار النظام العربي واضعاف دور جامعة الدول العربية وهو ما حذرت منه قرارات قمة بيروت.

لكن العلاقات اليمنية اللبنانية ظلت

مهيوب الكمالي

تنمو باضطراد لحرص قيادتي البلدين على تفعيل مجالات التعاون الثنائي بابرام عدة اتفاقيات منها تجنب الازدواج الضريبي والتعاون الاقتصادي وتشجيع الاستثمارات والتعاون في مجال المواصفات والمقاييس بين البلدين.

ونأمل خلال مباحثات الحريري مع المسؤولين في بلادنا أن تحقق أقصى حد ممكن من خطوات التنسيق والتعاون الاقتصادي والارتقاء بأعمال اللجنة المشتركة لتكون برئاسة رئيسي الوزراء في البلدين.

وهناك فرص لاقامة شراكة استثمارية حقيقية بين رجال الأعمال اليمنيين واللبنانيين وتنمية العلاقات في مختلف المجالات.

ومن الملاحظ أن حجم التبادل التجاري لايزال ضئيلا بين البلدين وأن هناك ضرورة للعمل معا نحو تذليل صعوبات آليات نقل البضائع لتحسين الميزان التجاري وتطوير العلاقات الاقتصادية الثنائية.

وهناك بداية مشجعة للاستثمار المشترك بين رجال الأعمال في البلدين إضافة إلى أنشطة لجمعيات خيرية لبنانية في المجال الطبي والذي يتطلب المزيد من الدعم وتقديم التسهيلات لتوسيع النشاط الاستثماري في المجالات المتاحة للمستثمرين.

ويمكن القول أخيرا بأن زيارة الحريري لبلادنا ستكون نقطة تحول في العلاقات اليمنية اللبنانية نحو اقامة شراكة تجارية واقتصادية واستثمارية وتعزز من التكامل والشراكة الاقتصادية العربية.

نظرية مالتس..هل تثبت صحتها؟!

عبد الإله بلقزيز

● هذا الأمر ليس في عداد المتوقع إن استمرت السياسات الاقتصادية العربية تراوح في مكانها أمام تحديات عالمية تمعن في تكريس التفاوت بين أقاليم العالم واقتصادياته وتجعل المنافسة بينها شبه مستحيلة.

وعلى المرء أن يتصور ما الذي يعنيه أن يصبح عدد سكان البلاد العربية نصف مليار من البشر، في بحر جيل واحد ،في مجتمعات ودول تهيىء شيئا لاستقبال هذه الديمغرافيا المتدفقة ، ولم تؤهل بناها الاقتصادية والاجتماعية تأهيلاً ملائما للتكيف مع هذه الطفرة الهائلة التي تحدث في نسيجها السكاني! وليست المشكلة فقط في أن السياسات الاقتصادية الرسمية المتبعة قاهرة عن استيعاب تحديات هذه الطفرة. بسبب الفساد الإداري والمالي والسياسي وسوء التخطيط والتدبير– أو في أن القطاع الخاص ضعيف ولا يشغل حيزاً كبيراً في الدورة الإنتاجية والاقتصادية ،ولا في أن الاقتصاد العربي ريعي وطفيلي غير منتج : يعتمد على عائدات الثروة الطبيعية وعلى قطاع التجارة والخدمات " ولا في الغياب المطلق للتنمية العلمية والثقافية ، بل المشكلة – فضلاً عن ذلك كله – في ضعف الموارد الطبيعية والمالية والبشرية " بالمعني النوعي وليس الكمي" بل في تزايد الفجوة بينها وبين الأعداد المتزايدة من سكان.

بصرف النظر– الذي لا يمكن أن يصرف إلا لدواع منهجية – عن الإهدار الكبير الذي تعرضت له الموارد الطبيعية في الوطن العربي (النفط والغاز والفوسفات والمياه) خلال العقود الثلاثة الأخيرة بسبب سوْ التصرف في احتياطياتها ومخزوناتها أو سوء التصرف في عائداتها – فإن الموارد الطبيعية العربية محدودة قياساً بعدد السكان .

قد يبدو النفط موردا غنياً وثروة هائلة ، لكن هذه الحقيقة نسبية تصح– حين تصح– على بلدان النفط حصرا ،أما قيمة عائداته بالنسبة إلى المجموع السكاني العربي ، فلا تعني شيئاً .

قد تبدو الموارد المائية هائلة في بلدان مثل مصر والسودان والعراق والمغرب وسوريا ، لكنها في ميزان التعداد السكاني العربي العام لا تشبع ظمأ البشر والحيوان ، هكذا دواليك من حقائق لا يرفع الاستفهام عند مفارقاتها سوى إدراك فجوة ثانية– لاتقل عظما عن الفجوة بين الموارد والسكان –هي الفجوة بين ثروات قطرية" وطنية " وساكنة قومية عربية ،وهي التي تطرح إشكالية صعوبة أعمال مفاهيم من قبيل توزيع الثروة في بلاد :عربية بسكانها، إقليمية بدولها واقتصاداتها .

وقد يكون من الصحيح أن يقال – في هذا العرض– أن مواجهة هذه الطفرة السكانية المرتقبة تحتاج إلى خيارات تنموية أخرى تملك تذليل اسعصاءات الموارد – على نحو ما أقدمت عليه بلدان عديدة محدودة الموارد– من قبيل الإصلاح السياسي والإداري والمالي، والتخطيط العقلاني لبرامج التنمية الاقتصادية والاجتماعية والبشرية والتركيز على التنمية الثقافية من خلال تطوير قطاع البحث العلمي ، تعميم التعليم، وجسر الفجوة بين المراكز الحضرية والأرياف ،وإدماج القوة العاملة المعطلة في سوق العمل ،واستعادة الخبرات العلمية العربية في المهاجر وإعادة توطينها في النسيج التنموي الداخلي، وتنمية علاقات الشراكة والاندماج الاقتصاديين بين الدول العربية، وإصلاح التشريعات المتعلقة بانتقال رؤوس الأموال العربية وبالاستثمار .. الخ، هذا كله صحيح بغير شك لكنه ليس كافيا – على أهميته– في تدارك الخلل الحاصل في ميزان العلاقة بين الموارد والسكان.

إن الحل الأكثر استعجالا – دون أن يكون بالضرورة الأولى من غيره – هو إحداث تشريعات صارمة للحد من الزيادة السكانية على مثال تلك التي أقدمت عليها الصين بشجاعة ومهدت لثورتها الاقتصادية والتكنولوجية ، سيعترض كثيرون على مثل هذه الفكرة بدعاوى دينية عديدة . لهؤلاء نقول: ليس من الدين أن يتكاثر المسلمون لمجرد التكاثر ، ليرمى بهم في قارعة الطريق جيشاً عرمرماً للفقر والأمية والتسول بماذا ينتفع الإسلام وأهله إن كان نصف المسلمين أو أكثر خارج شروط الحياة الإنسانية ؟ ثم من ينسى أنه " كاد الفقر أن يكون كفراً"؟

حول تنمية الموارد البشرية...

أحمد عبدربه علوي

● من الصعب نجاح عمليات التنمية الاقتصادية في أي دولة دون وجود العنصر البشري المؤهل والقادر على تحمل مسئولية العمل والبناء والتطوير، وقد أولت الدولة اهتماماً بالغاً بتنمية الموارد البشرية وتأهيلها لسد احتياجات سوق العمل من العمالة المحلية الماهرة.. ولاشك أن معيار التقييم الاقتصادي لأي دولة يرهن بالدرجة الأولى بقياس معدلات الانتاج ويجمع كل الاقتصاديين على أن الفرد هو المدخل الأول والمحور الأساسي لتحقيق أية زيادة انتاجية، ومن هنا لابد أن نحفز مواردنا البشرية ونشحذ هممها ونستنفر قدراتها لبذل المزيد من الجهد لإعطاء أقصى مالديها.. و بديهياً أن بلادنا في حاجة ماسة إلى الاحتياجات الملحة لتطوير سياسات التعليم الفني والتدريب المهني ولا شك أن مقومات اعداد وتدريب القوى العاملة بين لنا أن التنمية الشاملة لاتتحقق إلا بتنمية القوى البشرية على أن تكون على المستوى المطلوب سلوكاً وعلماً وتأهلاً لتلبي احتياجات المشروعات الاستثمارية أو الانمائية كما نوضح هنا أنه لابد في ظل التطور التكنولوجي السريع والمستمر وبرامج تحديث الإدارة من اعداد وتدريب القوى الوظيفية اليمنية لمواجهة التكنولوجيات وتحسين الإدارة الحديثة بالشكل المطلوب...

إن بلادنا اليمن زاخرة بالكفاءات والخبرات والطاقات ولكن ما ينقصنا هو كيفية استخدام هذه الطاقات وتوجيهها التوجيه الصحيح.

إن المورد البشري هو العامل الحاكم في العملية الانتاجية وهو أساس أي تنمية ولكننا في بلادنا اليمن للأسف لانستثمره الاستثمار الأمثل نظراً للتشابك الرهيب في علاقات العمل ووجود العديد من الآفات الاجتماعية كالمحسوبية ...الخ

وهذا كله يؤدي الى تعارض الخطوط وبالتالي التراجع والتخبط، أما في الخارج فعلاقات العمل محددة وواضحة، والفرد يعمل فقط ونُظُم العمل ايجابية ونود أن نوضح هنا أن البشر هم البشر في كل مكان ولكن الاختلاف يتمثل في المناخ الصحيح، من حيث الفصل بين العمل وبين الميل والتقبل أو النفور... بالاضافة الى تطبيق مبدأ الثواب والعقاب لصالح العمل وليس وفقاً للعواطف... علينا أن ندقق في حسن اختيار القيادات باعتبار أن القيادة هي المرشد والموجه وواضع السياسة، كما يتطلب ترسيخ إحساس الفرد بالمواطنة وإشعاره بكيانه في وطنه بحيث تكون حقوقه وأمنه مكفولين وليس هناك ثمة إهدار لأي حق من حقوقه، كما يتطلب خلق الثقة بين المواطن وقياداته باعتبار أن ذلك هو الجسر الذي تستقيم به كافة الأمور، إن الموارد البشرية وكيفية تحقيق الاستفادة المُثلى منها تمثل أحد القضايا الحيوية التي نواجهها حالياً باعتبارها بالفعل أساس التنمية الاقتصادية لأي مجتمع ونوضح هنا أن المسألة لاتقف فقط عند حدود تنمية القدرات وإنما تمتد الى اظهار القدرات الكامنة لدى المورد البشري و هذا يتطلب أن نعمل على محورين بنفس القوة والاهتمام.. ولاشك أن كلاً منا عليه دور أصغر أو أكبر لابد أن يؤديه حتى نتكامل ونخلق منظومة عمل متناغمة.

لقد تكرر الحديث في الآونة الأخيرة عن قضية الموارد البشرية وضرورة الاهتمام بها باعتبارها الثروة الحقيقية التي تمتلكها بلادنا... وبالرغم من صحة مانقوله... إلا أن الواقع يشير الى أن هذه الموارد مازالت تشكل عبئاً«ضخماً» على الاقتصاد اليمني متمثلاً، في بعض المظاهر السلبية الهامة مثل مشكلة السكان والاسكان والتعليم والبطالة والصحة العامة والدواء و مضغ القات الى آخر هذه المشاكل المؤرقة، من ناحية أخرى فجميعنا يعلم تمام العلم أننا نعيش الآن عصر المعرفة وأن من يملك المعرفة.. يملك مقدراته وأن من يفقد المعرفة سيظل أبد الآبدين تابعاً لغيره.. ومن هنا جاءت الصيحة المدوية بضرورة تنمية الموارد البشرية خاصة في ظل المعطيات العالمية التي نعيشها الآن والتي تتمثل في المنافسة الشرسة وفي محاولات الدول الغنية أن تزداد غنى ولو على حساب الدول الفقيرة والنامية تحت العديد من المسميات مثل العولمة وحرية التجارة وحقوق الملكية الفكرية وشعارات حقوق الانسان، واصلاح الديمقراطية..الخ

إن تناول قضية التنمية البشرية لن يتم بالشكل المطلوب إلا من خلال ضرورة طرح منظومة واضحة لمفهوم هذه التنمية وإلا تعثرت هذه التنمية إذا تم تقطيع أوصالها الى جزئيات لا رابط بينها وفي تصوري فإن هذه المنظومة يمكن طرحها في شكل دائرة يتوسطها العنصر البشري، ويحيط بها كافة أو أهم المعطيات التي تتفاعل فيما بينها مؤثرة بذلك على تنمية هذا المورد وهي:

١- الديمقراطية: يجب تعميق مفهوم الديمقراطية الحقيقية وهي ديمقراطية الحوار البناء وابداء الرأي والنقد البناء والأخذ والعطاء بالشكل الذي يخدم الصالح العام دون تخوف ودون قيد، فالديمقراطية الحقيقية ليست بالضرورة ديمقراطية الأغلبية، بل هي ديمقراطية الأخذ بماينفع حتى وإن كانت صادرة عن الأقلية.

٢- القيادة: القيادة الادارية هي المثل وهي القدوة لضمان تنمية القوى البشرية والتي بدونها تنهار هذه التنمية... وهنا يثور السؤال حول معايير اختيار القيادات الادارية في كافة المواقع وكذلك الابقاء عليها والاستغناء عنها وهل هناك خريطة أو بنك معلومات عن القادة الاداريين في كافة المواقع وكافة التخصصات يمكن اعتبارها أساساً موضوعياً في عملية الاختيار..؟

٣- التدريب: التدريب قضية تتكامل مع قضية التعليم في تزويدها للقوى البشرية بكافة المهارات التي ترتبط بتكنولوجيا الادارة الحديثة بمايحمله ذلك من إجادة للعمل على الحاسبات واستخدام «الانترنت» وإجادة اللغات الأجنبية وكذلك المفاهيم الحديثة للإدارة وتطوير المنظمات... وهنا يثور سؤال الى أي مدى تعتبر أجهزة ومراكز التدريب العامة والخاصة هادفة والى أي مدى يتم الاخذ بهذه المعرفة في مجال العمل الفعلي والى أي مدى استطاع التدريب أن يفرز قادة اداريين؟

وهناك بعض الموارد التي لا يسعنا أن ندخل كثيراً في تفاصيلها وهي:

- التعليم - البطالة - ممارسات قطاع الاعمال الخاص.
- الصحة العامة - الثقافة - التشريعات القانونية .. الخ

لايخالجنا أي شك في أن التنمية البشرية ليست قضية محورية من أجل تحويل العنصر البشري الى نعمة تمثل قوة دفع حقيقي وليس نقمة تضاف الى أعبائنا، كما أن التنمية البشرية ليست قضية ثنائية تتمثل في الاهتمام بجزئية دون باقي الأجزاء.

إن التنمية البشرية قضية شاملة تتوقف على التعرف على أجزائها وكذلك العلاقات بينها... وعليه فإن التنمية البشرية تتطلب وضع منظومة توضح الأجزاء والعلاقات بينها وتاثير هذا التفاعل على التنمية البشرية ، كما أن خطة العمل في مجال التنمية البشرية تتطلب إجراء تقييم حقيقي محايد لجميع المحاور السابقة واقتراح خطط التغيير اللازمة بحيادة تامة دون مواربة ودون الدخول في متاهة للدفاع عن الذات وتبرير ماهو قائم وللموضوع بقية.

يوم لك..ويوم عليك

عبدالقوي منصور المغربي

● إن يوماً يقوم فيه المرء بتأدية واجباته الدينية والدنيوية .. ويوماً حافلاً بالأعمال الصالحة.. ويوماً تدفع فيه الصدقات وتتفقد فيه حاجات المحتاجين..

يوم يتم فيه زيارة الأرحام ومسح دمعة يتيم وإشباع جائع وإلباس عار... يوم يقوم المرء فيه بنصرة مظلوم والوقوف في وجه الظالم... يوم يقوم فيه المرء بإماطة الأذى عن الطريق.. إن يوماً مثل هذا هو يوم«لك»..

أما اليوم الذي لاتقام فيه مثل تلك الواجبات الدينية والدنيوية .. فإنه يوم «عليك»...

إن الإنسان الصادق هو الذي لديه القدرة والمعرفة على محاسبة نفسه ومعرفة ماذا قدم خلال سنوات عمره التي مضت... وسواءً كان ماقدمه خيراً أم شراً.. فالمهم أنه يعرف ماقدم... فإن كان ممن قصروا فسوف يستغل ماتبقى له في هذه الحياة ليقوم بالتوبة والندم على التقصير والعودة الى الله بنية صادقة..

وإن كان ممن عاش حياته مراقباً لله في كل عمل يقوم به فإنه بمحاسبة نفسه يريح قلبه ويعيش مابقي من عمره في طمأنينة... كما أنه يكثر من الحمد والشكر للخالق سبحانه الذي وفقه للقيام بالأعمال الصالحة..

وإذا فإن لمن يحاسب نفسه «نعمتان»... الأولى إن كان من أهل الخير وفاعليه «شَكَرْ»..

والثانية إن كان ممن فرطوا «تذكر وعاد إلى الصواب»...

واستغل مابقي من عمره وبالاستغفار والندم على مافات....

وإني لأدعو تجارنا خاصة... والناس عامة أن يقفوا ويحاسبوا أنفسهم.. على أن يقوم كل واحد بمحاسبة نفسه في مكان لايراه فيه أحد إلا الله عز وجل وليكن ذلك مرة كل أسبوع أو كل شهر أو كل سنة أو حتى مرة في العمر... ليراجع نفسه ويحاسبها قبل أن يأتي يوم لاينفع فيه الندم..

وقبل أن يقف الواحد منا بين يدي جبار السموات والأرض عاجزاً عن الإجابة..

فلنحاسب أنفسنا على كل شيء مادمنا أحياء... هذا إن كنا نرجو رحمة ربنا ومغفرته...

لا أن نتمادى ونسوّف حتى «نغرغر» لنحاول ساعتها التوبة... لأنه حينها لاتقبل التوبة.

فربنا سبحانه وتعالى يقبل توبة العبد الذي يعمل السوء بجهالة ثم يتوب من قريب..

ولايقبل توبة العبد الذي يبقى يعمل السوء حتى إذا حضره الموت «يقول: تبت الآن»..

أخيراً: ياتجارنا الأعزاء... يامن تتحكمون بأقوات عباده.. رفقاً بالمساكين.. فالاستمرار في رفع أسعار المواد الغذائية وحاجيات المواطن الغلبان قد أقضت المضاجع... وأنتم وأبناؤكم ترفلون ونتبختر غير آبهين بمعاناة ذوي الدخل المحدود.

فهلا قمتم بمحاسبة أنفسكم قبل أن تحاسبوا؟!

وهلاّ تبتم واستغفرتم قبل أن يُحال بينكم وبين ذلك.. فالتائب من الذنب كمن لاذنب له..

أحلى الكلام

محمد أحمد سنان

● يعتبر العقل أعظم هبة من الخالق للإنسان وبه يتميز عن سائر الكائنات والمخلوقات وكما يقال أن كل من يملك شيئا مميزاً يكون محسودا بين أقرانه، والمميزون كثر ولله الحمد، وقد يكون التميز في العقل أو العلم أو الأخلاق أو.... أو ... إلخ وغالباً ما يتعرض هؤلاء للاستفزاز من ذوي الأخلاق غير المتزنة حيث يشكلون بيئة موبوءة تنفث شرا وسموما على كل جميل مهما كان ولهذا فإني أنصح المميزين بأن لا ينجروا ولايستجيوا لاستفزازاتهم وأن يكبروا رغم كل ذلك وسينظر اليهم بطريقة محترمة من العقلاء وسيحلقون فوق هامات الجميع وبذلك يبرهنوا أن هنالك فرقاً بين من يعلم ومن لا يعلم وأن النفوس الكريمة ذات السيرة الواضحة لن تنجر إلى ساحة كتلك كونها لا تليق بالإنسان المستنير الواعي وفي هذه الحالة يصبح التجاهل هو الأقرب للصواب ولا يمكن اعتباره عجزا وارتقائه أو هروباً ولكنه يعبر عن احترام الإنسان الواعي فوق الصغائر متجاوزا الترهات التي يراد إيقاعة فيها وقد يكون الصمت موجعاً للنفوس أحيانا باعتبار النفس الكريمة والنظيفة لا تسكت ولاتقبل الباطل وإنما نزولا عند تعاليم الله سبحانه وتعالى حيث نعلم مقدار الأجر والثواب للكاظمين الغيظ والصابرين على الابتلاء والامتحان وما تلك الأعمال التي تصدر عن أنفس مريضة ومنحرفة إلا دليل على عدم اتزانهم وعلينا المحافظة على العقل وصونه من التلوث حتى نثبت أن تلك الزوبعة لم تؤثر أو تترك أثراً لدى أصحاب النفوس الكريمة والواعية وأن كلما قاموا به لم يشحن سوى أنفسهم المريضة وأن كذبهم قد اتضح ولم يتمكنوا من تضليل أحد بعد فتصبح لديهم حالة قهر عالية مع حزن عميق وكرب كبير كونهم لم يحققوا ما يريدون ولأن الناس يعرفون المهووسين والمرضى ،والصادق في المجتمع يشار إليه بالبنان دون احتياج إلى تزكية من أحد ومثله الإنسان النظيف لا يحتاج لمن يخبره بأنه ناصع البياض كالنهار الساطع ولكن المرضى هم من يقذفون الناس نتيجة مرضهم الفكري وعلينا أن نتذكر أن الدين هو حسن المعاملة وينبغي تصحيح مسيرتنا قبل فوات الأوان وما أصدق المتنبي حين يقول:

وإذا أتتك مذمتي من ناقص
فهي الشهادة لي بأني كامل